

دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات

م.م مهند خميس عبد
جامعة الفلوجة / كلية الإدارة والاقتصاد

**The role of small projects in the Iraq economy after 2003 the
reality and challenges**

**Assis. Lec. Mahand kamas abd
Uni. of floujallh/College Admin.&Econ.**

تاريخ قبول النشر 2016/6/19

تاريخ استلام البحث 2016/3/28

المستخلص:

تحتل المشاريع الصغيرة أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم كافة بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف مفاهيمها الاقتصادية لئلا يهدور وتمثل زيادة الدخل القومي وتشغيل الأيدي العاملة وتقليل مستوى البطالة والفقر ومن جهة أخرى أثار المشاريع الكبيرة احتياجات المواطنين من مختلف السلع الاستهلاكية والذبيعكسب دورها إيجابيا علمستوى دخل الفرد والأسرة وتحسينا المستوى المعيشي والصحي والتعليمي وتوفير أماكن لى حياة الكريمة لأفراد المجتمع، ففي العراق تعد المشاريع الصناعية الصغيرة العمود الفقري لكونها تتصدر القائمة على حساب المشاريع عالم خلال الفترة ما بين ٢٠٠٣ و٢٠١٢ وبنسبة تشغيل الأيدي العاملة تتراوح ما بين (30%-%) توسطة والكبيرة ما لا تقل عن (٩٠% 40%) عامي 2003-2012 في مجمل المشاريع عولاً لهذا كتما اختيار هذا الموضوع عن أجل البحث.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغيرة.

Abstract:

Small projects occupies extreme importance in the economies of the world all nations, regardless of the degree of development and different economic concepts because of their role represented an increase of national income and employment and reduce the level of unemployment and poverty and on the other hand to meet large enterprise needs of the citizens of various consumer goods and that is reflected in turn positively on the level individual, family and improve the standard of living, health, education level and provide the possibilities of a decent life for members of the community income, in Iraq, is a small industrial projects backbone for being top of the summit on medium and large projects at least five (90 account % during the period between 2003 and 2012 and rates run labor ranging from (30% -40%) in the years 2003-2012 the overall project and for that was chosen this topic for research.

Key words: small projects.

المقدمة:

تحتل المشاريع الصغيرة بأنواعها المختلفة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية. وعادة ما تناط مسؤولية إقامة المشاريع الكبيرة بالحكومة نظراً لحجم الاحتياجات المالية والبشرية الكبيرة فضلاً عن المستلزمات والمتطلبات الأخرى، والتي يصعب على المستثمر الفرد تأمينها، تاركة للقطاع الخاص مهمة إنشاء المشاريع الصغيرة.

لقد اهتمت العديد من دول العالم المتقدمة والنامية بإقامة ودعم المش اريج الصغيرة التي تعد المجال الأساسي والمهم لاستيعاب الكثير من منتجات المش اريج الكبيرة بما يحقق نوعاً من التشابك المتبادل بين النوعين من المشاريع. وفي الوقت الحاضر تحظى المشاريع الصغيرة ولاسيما الصناعية منها باهتمام واضعي

السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم. إن منطلق الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وسببه يختلفان في الدول المتقدمة عنهما في الدول النامية، فالدول المتقدمة أدركت أهمية هذه المشروعات لما لها من دور في تغذية المش اريج الكبرى بالمنتجات الوسيطة، أما الدول النامية فكان اهتمامها بهذا النوع من المشاريع منطلقا من إجراءات الإصلاح الاقتصادي، وتقليص دور الدولة في الاستثمار، فقامت هذه الدول بعدة مبادرات لإنشاء المشاريع الصغيرة عن طريق تمويلها.

أهمية البحث:

أصبحت المشاريع **الصغيرة** محل تركيز واهتمام معظم حكومات الدول النامية نظرا للدور الكبير الذي **نقته** في زيادة الإنتاج وتو **في** فرص العمل فضلا عن مساهمتها الكبيرة والفاعلة **في** زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل القومي ودعم الناتج القومي الإجمالي للكثير من الدول، وتأتي أهمية البحث في التعرف على أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة من وجهة نظر أصحاب المشاريع الصغيرة.

مشكلة البحث:

على الرغم الدور الكبير والحيوي الذي تتمثله المشاريع **الصغيرة** في خدمة الاقتصاد إلا أنها تواجه بعض المعوقات التي تحد من تطورها وتقدمها، وإن نجاح هذا النوع من المشاريع يعتمد بشكل رئيسي على عدة مقومات منها توفير التمويل الكافي من قبل مؤسسي المشروعات الصغيرة لتمويل عملياتها اللازم **ه** والعمل على توفير الكفاءات الإدارية القادرة على إنجاز هذا النوع من المشروعات ، فضلا عن تلك و الدعم الحكومي لهذه المشروعات وعدم أيلائها الاهتمام الذي ينسجم مع دورها الفاعل والمؤثر في الاقتصاد الوطني.

هدفاً للبحث:

يهدف البحث إلى دراسة واقع المشروعات الصغيرة في العراق وتنميتها في ضوء الخصائص والمميزات التي تتمتع بها وقدرتها على معالجة بعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، مع أهمية الكشف عن أهم وأبرز المعوقات التي تعترض تفعيل هذا النشاط الاقتصادي.

فرضية البحث:

يبني البحث على فرضية مفادها أن المشاريع الصغيرة في العراق من الممكن أن يكون لها دور في تشجيع وتنشيط حركة الاستثمار المحلي والأجنبي في العراق.

أسلوب وهيكلية البحث:

اعتمد البحث المنهج التحليلي الوصفي الذي يعتمد على أسلوب الاستقراء والاستنباط , وقد قسم البحث إلى ثلاث محاور ، تناول المحور الأول مفهوم المشاريع الصغيرة والخصائص التي تمتاز بها وأهميتها، فيما تناول المحور الثاني أشكال المشاريع الصغيرة والمشاكل التي تعاني منها ومصادر تمويلها، أما المحور الثالث فقد انصب مكانة المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي ودورها في التشغيل في العراق ، واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة وأهميتها

أولاً - مفهوم المشاريع الصغيرة

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى عدم وجود اتفاق بين الباحثين والمختصين والدارسين حول مفهوم محدد للمشروع الصغير ويمكن أن يكون السبب هو اختلاف المعايير المعتمدة من الجهات المختصة لتحديد ماهية المشروع الصغير، فضلاً عن اختلاف الظروف والأوضاع الاقتصادية لكل بلد عن الآخر ودرجة التقدم الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد، فضلاً عن مدى التقدم في استخدام التكنولوجيا في الصناعة، فقد أشارت إحدى الدراسات الصادرة عن معهد ولاية جورجيا أن هناك أكثر من (55) تعريفاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في (75) دولة (محروق ومقابلة، 2006، ص3)، لذلك فقد ووجدت اتجاهات مختلفة في تصنيف المشروعات الصغيرة وتحديد مفهومها يمكننا أن نعرض منها ما يلي (التميمي، 2007، ص327):

- تعريف البنك الدولي للمشروع الصغير: فهو ذلك المشروع الذي يستخدم أقل من (50) عاملاً في الدول النامية وإجمالي أصول ومبيعات الواحد منها ثلاثة ملايين دولار، وأقل من (500) عاملاً في الدول الصناعية المتقدمة وبعُدُ المشاريع المتناهية الصغر حتى عشرة عمال ومبيعاتها الإجمالية السنوية حتى 100 ألف دولار، وإجمالي أصولها حتى عشرة آلاف دولار، بينما المشاريع المتوسطة حتى 300 عامل وإجمالي أصولها ومبيعاتها حتى عشرة ملايين دولار (حداد، 2005، ص12).

يختلف مفهوم وتعريف المشروع الصغير من بلد لآخر تبعاً لتقدم البلد وطبيعة اقتصاده واختلاف مراحل النمو الصناعي، ومدى التقدم التكنولوجي ودرجة التطور الاقتصادي، فضلاً عن تعدد المعايير المستخدمة لتحديد هذا المفهوم من دولة لأخرى فهناك من يعرفها حسب عدد العاملين فيها وهناك من يعرفها حسب حجم رأس المال المستثمر فيها أو حسب مبيعاتها أو أرباحها وما إلى ذلك من معايير أخرى. ولكن هناك مجموعة من المعايير المتفق عليها والتي على أساسها يمكن تصنيف تلك المشاريع بالصغيرة ومن أهمها:

1. عدد العمال في المشروع:

- تتفق العديد من الدول على تصنيف المشاريع الصغيرة وفقاً لعدد العمال فيها ومن ذلك على سبيل المثال (جبريل، 2002، ص3):
- أ - في السعودية حدد عدد العاملين في المشاريع الصغيرة بأقل من 25 عاملاً، وأقل من 125 في المشاريع المتوسطة.
- ب - في الهند يتم تصنيف المشاريع الصغيرة في حالة عدم تجاوز عدد العمال فيها عن خمسين عاملاً في حالة استخدام الطاقة، ومائة عامل في حالة عدم استخدام الطاقة.
- ت - في اليابان وكوريا حدد عدد العاملين بثلاثين عاملاً.
- يتضح مما سبق أن المشاريع الصغيرة هي التي يبلغ عدد العاملين بها في المتوسط 25 عاملاً، مع استثناء الهند نظراً لحجم السكان.

2. قيمة المبيعات السنوية للمشروع:

يستخدم البعض معيار قيمة المبيعات للمنشآت التي تتسم بانخفاض حجم إنتاجها من حيث الكمية والقيمة، كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية وعدم قدرتها على تسويق منتجاتها بالأسواق الدولية، وتختلف الدول في تقدير حجم المبيعات التي تصنف على أساسها المشاريع الصغيرة، ففي السعودية يتم تصنيف الشركات التي مبيعاتها السنوية أقل من 3 مليون بالصغيرة، ومن 3- 10 مليون بالمتوسطة (شبلانق، 2002، ص5). وفي أمريكا تصنف المشاريع التي تبلغ مبيعاتها أقل من مليون دولار بالصغيرة (السهلاوي، 2006، ص6).

3. حجم رأس مال المشروع:

يعد رأس المال المستثمر في المشروع من المعايير الكمية المستخدمة في تحديد وتصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة فضلاً عن قيمة الأصول الثابتة للمشروع، ويختلف تحديد رأس مال المشروع الصغيرة من دولة لأخرى حسب القوة الاقتصادية لكل دولة، فعلى سبيل المثال يتم تصنيف المشاريع الصغيرة بالسعودية إذا كان رأس مال تلك المشاريع في حدود 10 ملايين (شبلانق، 2002، ص2)، وفي مصر تصنف المشاريع الصناعية الصغيرة جداً والتي لا تزيد أصولها الثابتة (بدون الأراضي والمباني) عن 700 ألف جنيه والمشاريع الصناعية الصغيرة والتي لا يزيد حجم أصولها عن 1.4 مليون جنيه (عبد الحميد، 2002، ص6).

4. نوعية التكنولوجيا المستخدمة:

يعتمد هذا المعيار في تعريف المشاريع الصغيرة على نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية ومن ثم تختلف قيمة رأس المال المستثمر والعمالة المستخدمة، فاستخدام التكنولوجيا المتقدمة قد يؤدي إلى تخفيض العمال (عبد الحميد، 2002، ص5)، بمعنى أن المشاريع الصغيرة بصفة عامة تستخدم تكنولوجيا متواضعة وفقاً لرأسمالها المستثمر.

5. الشكل القانوني:

يتوقف الشكل القانوني للمشروع على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله، فشرركات الأموال غالباً ما يكون رأس مالها كبيراً " مقارنة بالمشاريع الفردية، ووفقاً لهذا المعيار تقع المشاريع الصغيرة في نطاق منشآت الأفراد وشركات الأشخاص العائلية والتضامنية وشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والمحاصة (السهلاوي، 2006، ص8).

ثانياً-الخصائص العامة للمشروعات الصغيرة:

1. على الرغم من الحجم النسبي الصغير للمشروعات الصغيرة، إلا أنها تتميز بخصائص معينة تختلف بها عن بقية المشروعات الأخرى لعل من أبرزها: (المحروق، ومقابله، 2006، ص3-4)
1. مالك المنشأة هو مديرها، إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية، وهذه الصفة غالبية على هذه المش اريج كونها ذات طابع أسري في أغلب الأحيان.
2. انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المش اريج الصغيرة وذلك في ظل تدني حجم المدخرات لهؤلاء المستثمرين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
3. الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية وبالتالي يؤدي إلى انخفاض مستويات معامل رأس المال/العمل.
4. ملاءمة أنماط الملكية من حيث حجم رأس المال وملاءمته لأصحاب هذه المش اريج، إذ إن تدني رأس المال يزيد من إقبال من يتصفون بتدني مدخراتهم على مثل هذه المش اريج نظراً لانخفاض كلفتها مقارنة مع المشاريع الكبيرة.
5. الارتقاء بمستويات الادخار والاستثمار على اعتبار أنها مصدراً جيداً للادخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال.
6. المرونة والمقدرة على الانتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف من جانب مما يؤدي إلى تحقيق التوازن في العملية التنموية.
7. تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة.

وتأسيساً على ما سبق نلاحظ أن خصائص المشاريع الصغيرة منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، غير أن الجوانب السلبية في هذه المش اريع لا ترجع إليها مباشرة بقدر ما هي مرتبطة بالمشكلات التي تواجهها.

ثالثاً: أهمية المشاريع الصغيرة والعيوب التي يمكن أن توجه لها

ازدادت أهمية المشاريع الصغيرة في أواخر السبعينيات والتي أصبحت تشكل ما نسبته 94.8% من مجمل الأعمال، فقد بلغت على سبيل المثال نسبتها 90% من المشاريع الاقتصادية في السوق السعودي، ونسبة 96% في جمهورية مصر العربية، ونسبة 97% في الهند، ونسبة 90% في أمريكا، وما بين 85 – (وفي الأردن تشكل ما نسبته 98% من (Greenbank, 2000) 90% في أوروبا، ونسبة 71% في اليابان إجمالي المشاريع. كما أنها تعدُّ حيوية للنمو الاقتصادي في كل من أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وأفريقيا.

1. أهمية المشاريع الصغيرة:

ويمكن تلخيص هذه الأهمية للمشاريع الصغيرة من خلال الآتي:

أ - تمثل المشاريع الصغيرة في الدول النامية بشكل خاص دوراً "هاماً" في التخفيف من مشكلة البطالة خاصة في المناطق الريفية، على اعتبار أن الشركات الكبرى والشركات الصناعية والتي تعتمد على المناطق الحضرية قد فشلت في تمثيل دور مميز في معالجة مشكلة البطالة (Alam, 2006). ولقد أدركت النُمور الآسيوية أهمية هذه المشاريع واتخذت منها ركيزة لتحقيق أهدافها التنموية، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة توفر ما بين 50 — 60% من إجمالي فرص العمل، ففي كوريا الجنوبية نلاحظ أن الدولة تمنح حوافز وإعفاءات ضريبية لنشر المش اريع الصغيرة وأنشأت هيئة لتطويرها لاسيما في قطاع التكنولوجيات الحديثة والخدمات والسياحة التضامنية.

ب - تعمل المشاريع الصغيرة على تشجيع صغار رجال الأعمال والمستثمرين على الاندماج في أعمال التنمية (جواد، 1994)، كما أنها تلبي حاجة ملحة في الدول النامية مما يجعلها قاعدة انطلاق لمشاريع أكثر تقدماً (الخطيب، 1994)، وتساهم في ارتفاع معدلات الإنتاجية، كما أنها تساهم بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتمثل 65% من إجمالي الناتج القومي في أوروبا مقابل 45% بالولايات المتحدة الأمريكية. أما في اليابان فإن 81% من الوظائف هي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن أنها تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الاقتصاد القومي (النجار، 1999).

ت - المشاريع الصغيرة تعدُّ أصل النشاط الاقتصادي الذي بدأ بمش اريع صغيرة قبل أن تبدأ المشاريع الكبيرة، وهي طوق النجاة للخروج من الأزمات الاقتصادية، وهي المصدر الرئيسي لتقديم احتياجات المواطنين من السلع والخدمات (دوابه، 2006)، وتعد رافداً رئيسياً لتغذية المشاريع الكبيرة بمستلزمات الإنتاج، والتي

تشكل في بعض المشاريع أكثر من 75% من المكون الرئيسي للمنتج. (البلتاجي، 2005) في دراسة لـ (Robertson) (2003) أكد على أهمية هذا النوع من المش اريع من خلال التحول من شركات تابعة للشركات المحلية والدولية إلى شركات مستقلة ومنافسة، من خلال التركيز على تدريب الكوادر لديها والحصول على التكنولوجيا الحديثة ومن خلال دعم الحكومات لها.

ث - بشكل عام تعود أهمية المشاريع الصغيرة لعدة أسباب - التعددية للمشاريع الصغيرة قياسا بالكبيرة، نسبة مساهمتها في الناتج القومي، التنوع في مجال نشاطاتها، وتع دُ المصدر الرئيسي للإبداعات والأفكار الجديدة، إذ إن البدايات للمشاريع الكبيرة قد كانت بدايات صغيرة(عفانة، وأبو عيد،2004).

2-عيوب المشروعات الصغيرة:

مقابل الأهمية الاقتصادية لهذه المشاريع فهناك العديد من العيوب التي يمكن أن توجه لها لاسيما في الدول النامية ويمكن تلخيص هذه العيوب من خلال الآتي:

أ - إن هذه المشاريع وبسبب الإجراءات الضريبية المتشددة أو القيود المتعلقة بالسيطرة النوعية أو الصحية قد تتطوي تحت إطار القطاع غير المنظم والذي يعمل بعيداً عن القوانين، وقد يتخذ شكل الخارج عن القانون في اغلب الأحيان سواء متعلقة بحقوق العمال أو قوانين السلامة المهنية أو قوانين حماية البيئة والرقابة الصحية والرقابة على الجودة، والواقع أن هذه الحالة هي نتيجة طبيعية لعدم الانسجام والتناغم بين المتطلبات العصرية لعملية الإنتاج والتصنيع وبين الإمكانيات المالية أو مشكلة التمويل التي تعيشها المشروعات الصغيرة. فهي لم تصبح صغيرة لأسباب تقنية أو اقتصادية يفرضها واقع البلدان النامية فحسب، بل هي صغيرة أساساً نظراً لإمكانياتها المالية والتي لا تتناسب مع الأعباء التي يفرضها التكيف مع القوانين المعاصرة سواء الضريبية منها أو الاجتماعية لاسيما عندما لا تراعي الجهات الحكومية المسؤولة عن تطبيق القوانين بعض الاعتبارات والأولويات المتعلقة بأوضاع هذه المشروعات. (الانترنت، تقرير لجريدة "المصري اليوم" المصرية، الخميس 4-12-2008).

ب - عدم قدرة المشاريع الصغيرة على مواكبة التطورات التكنولوجية فهذه المش اريع وفي معظم الدول النامية نشأت لسد احتياجات السوق المحلية من السلع ذات النوعية الملائمة لمستويات المعيشة في هذه البلدان ولم تكن تلبية للعلاقات الأمامية والخلفية التي تخلفها المشروعات الكبيرة، فلا هي بصناعات صغيرة مغذية للصناعات الكبيرة، ولا هي بصناعات متلقية لفرص التصنيع التي تخلفها المشاريع الكبيرة. وهنا أيضاً فإن وضعها الموصوف بصناعات مستجيبة للواقع الاقتصادي المتخلف، يجعلها غير قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال عملها خصوصاً بسبب مشكلات التمويل التي كانت أصلاً سبباً لنشأتها صغيرة. (الانترنت، تقرير لجريدة "المصري اليوم" المصرية، الخميس 4-12-2008).

المحور الثاني: أشكال ومصادر التمويل والمعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة:

أولاً: أشكال المشاريع الصغيرة

هناك العديد من التصنيفات التي يمكن أن تصنف المشاريع الصغيرة على أساسها والتي من أهمها:

1. طبيعة المنتجات: تنقسم المشاريع الصغيرة حسب هذا التصنيف إلى ما يأتي:

- أ - المشاريع المنتجة للسلع الاستهلاكية: يتمثل نشاط المشروع الصغير ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الاستهلاكية مثل: المنتجات الغذائية، والملابس، والنسيج، والمنتجات الجلدية، وغير ذلك.
- ب - المشاريع الصغيرة المنتجة للسلع الوسيطة: ويشمل هذا التصنيف كل المشاريع الصغيرة المنتجة للسلع الوسيطة مثل: (الصناعات الميكانيكية والكهربائية، والصناعات الكيماوية والبلاستيكية، وصناعة مواد البناء، والمحاجر والمناجم) (سلمان، 2008، ص 38-39).
- ت - المشاريع الصغيرة المنتجة لسلع التجهيز: تتطلب صناعة سلع التجهيز تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة ورأس مال أكبر مقارنة للصناعات السابقة مما يجعل الدخول فيها أكثر صعوبة مثل: تصليح وتركيب الأثاث.

2. النشاط: إذ ينقسم إلى:

- أ - المشاريع الإنتاجية: إن أساس هذه المشاريع هو التحويل، أي تحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة مثل المشروعات التي تنتج سلعا استهلاكية مثل المشروعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية.
- ب - المشروعات الخدمية: هي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل اجر، مثل خدمات رحلات السياحة والإصلاح والتنظيف، وغير ذلك من الخدمات.
- ت - المشاريع التجارية: أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة من أجل تحقيق الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع) وهي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة.

3. طبيعة التوجه (فزح، 2013، ص 135):

يمكن تصنيف المشاريع الصغيرة حسب توجهها إلى ما يأتي:

- أ - المشاريع العائلية: هي المشاريع التي تتخذ من المنازل موقعا لها وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في أغلب الأحيان اليد العاملة فيها.
- ب - المشاريع التقليدية هذا النوع من المشروعات يقترب كثيراً من النوع السابق لأن هذه المشاريع يكون أغلب اعتمادها على المساهمة العائلية لكنها تتميز عن النوع السابق بأنها تكون على شكل ورشات صغيرة مستقلة عن المنزل وتعتمد على وسائل بسيطة.
- ت - المشاريع الصغيرة المتطورة وشبه المتطورة. يتميز هذا النوع من المشاريع عن النوعين السابقين باستخدامه تقنيات وتكنولوجيا الصناعة الحديثة سواء من ناحية التوسع أو من ناحية التنظيم الجيد للعمل أو من ناحية إنتاج منتجات منظمة مطابقة لمعايير الصناعة الحديثة والحاجات العصرية.

ثانياً: مصادر تمويل المشاريع الصغيرة

يمكن لأصحاب المشاريع الصغيرة الحصول على التمويل اللازم من خلال المصادر التالية:

1. **حخص رأس المال:** من مدخرات شخصية وهي غالباً غير كافية بسبب انخفاض معدل الادخار في الدول النامية، كما يمكن اللجوء للاقتراض من العائلة والأقارب والأصدقاء وهذا أيضاً مصدر غير كاف فضلاً عن تدخل هؤلاء في شؤون المشروع، كما يمكن اللجوء إلى مشاركة الآخرين تلك الحالة سيتم اقتسام الإدارة واقتسام الأرباح (عبد الحميد، 2003، ص6).
2. **الاقتراض:** من البنوك ومن المؤسسات المالية الأخرى، وهذه لا ترغب في منح المشروع الصغير الائتمان بسبب المخاطر المرتفعة المصاحبة لهذا النوع من التمويل فكثيراً ما يتم إهمال طلبات التمويل المقدمة من صغار رجال الأعمال، إن هذا التمويل لا يزيد في أحسن حالاته عن 2% في البلدان النامية، فضلاً عن ارتفاع تكلفة تمويل القرض الصغير، فقد أظهرت دراسة أجريت في الفلبين أن تكاليف المعاملة المصرفية في تمويل المشاريع الصغيرة بلغت 2,5-3% من قيمة القرض مقابل 5% للقروض الممنوحة للمشاريع الكبيرة، ولذلك تلجأ المشاريع الصغيرة إلى المرابين وتجار النقود، وهذا أمر له العديد من المشاكل، وثمة إمكانية لاقتراض الأصول الثابتة من تجار الأصول الثابتة وهذا يزيد تكلفة التمويل بشكل كبير قد يصل إلى أكثر من 40% (فزح، 2013، ص 135).
3. **الائتمان التجاري:** إن تكلفة هذا النوع من مصادر التمويل تصبح مرتفعة إذا لم يتمكن المشروع من الاستفادة من الخصم النقدي فضلاً عن أن المورد سوف يزيد من السعر في حال عدم الدفع النقدي.
4. **التمويل التأجيري:** إن هذا النوع من التمويل يصبح محدود الأهمية نظراً لأنه لا يفيد إلا في استئجار الأصول الثابتة.

5. **السوق المالي:** وهذا المصدر محفوف بالعديد من المخاطر والمشاكل، ويصبح مرتفع التكلفة في حالة التمويل الصغير.

ثالثاً: معوقات المشاريع الصغيرة

تواجه العديد من المشاريع الصغيرة معوقات عدة أمامها في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتختلف طبيعة هذه المشاكل حسب طبيعة المشروع والنشاط الذي تمارسه والدولة التي تعمل بها وفي مقدمة هذه المشاكل ما يأتي:

1. التمويل: إن حداثة مفهوم المشاريع الصغيرة تعني من الصعوبات التي تواجه هذا النوع من المشاريع لاسيما الدول العربية (الحوات، 2007). تواجه المشاريع الصغيرة العديد من المعوقات لاسيما فيما يتعلق بالحصول على رأس المال وعدم توفر قنوات التوزيع المناسبة (Prasad&Tata,2009). أعلنت الأمم المتحدة أن عام 2005 هو عام تمويل المشاريع الصغيرة وذلك بهدف توفير التمويل اللازم لأكثر من 20 مليون أسرة في الدول النامية (Prasad&Tata,2009) من المعوقات الأساسية للمنشآت الصغيرة الحاجة إلى التمويل من غيراد من الصعوبة الاعتماد على التمويل الذاتي، كما أن ارتفاع كلفة التمويل مقارنة مع معدل العائد على المشروع والذي يؤدي في معظم الأحيان إلى خسارة أو توقف المشروع (البلتاجي، 2005). والكثير من الدراسات تشير إلى أن أصحاب المشاريع الجديدة يعانون من عدم كفاية التمويل والمنتج السيئ والتسويق غير الفعال (O`Dwyer, & Ryan, 2000) كما أن تفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية المماثلة بدافع التقليد، وعدم توفر الحوافز الكافية للمنتجات المحلية لتدعيم قدرتها التنافسية مقارنة بالمنتج الأجنبي، وإتباع سياسة الإغراق من قبل بعض المؤسسات الأجنبية تضعف وبشكل كبير قدرة المنتج المحلي على المنافسة. يجب ألا نغفل التضخم الذي يعتبر سببا رئيسيا لارتفاع أسعار المواد الأولية وأجور العمال وبالتالي ارتفاع التكاليف التشغيلية لهذا النوع من المشاريع مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجاتها وهذا يعني عدم قدرتها على مواجهة المنافسة الشديدة من المشاريع الكبيرة (قندح، 2009) فضلا عن ذلك تعتبر الإجراءات الحكومية وارتفاع معدلات الضرائب على هذه المشاريع من المعوقات الرئيسية أمام تطور هذا القطاع، أما في الوطن العربي وخلال الخمسين سنة الأخيرة اعتاد التخطيط الاقتصادي العربي الاعتماد على القطاع العام الذي يمول المشروعات الصغيرة، كما اعتاد التفكير في المشاريع الصغيرة سريعة الربح مثل العقارات والمبادلات التجارية دون التفكير فيما يوفره المشروع من فرص عمل (الحوات، 2007).

2. تعد الدراسات الفنية (دراسات الجدوى الاقتصادية) وتوفر المعلومات الحديثة الدقيقة حول حركة الأسواق والبيئة الاقتصادية من المستلزمات الضرورية لإقامة المشاريع الصغيرة والتي تعاني هذه المشاريع بشكل

عام من عدم مقدرتها على توفير البيانات المالية (القوائم المالية)، (الزرري، والرشدان، 2005) ففي الصين كان نقص المعلومات من الأسباب الرئيسية التي أدت على فشل المشاريع الصغيرة (Alattar, Kouly & Innes, 2009)، وفي دراسة لـ (Lybaert 1998)، وجد أن هناك علاقة ايجابية بين المدى الذي يتم به استخدام المعلومات المتاحة وأداء المشروعات الصغيرة. فضلا عن عدم تناسق المعلومات المتوفرة بين المؤسسات المالية والمشروعات الصغيرة.

3. عدم وجود تشريعات وسياسات حكومية واضحة ومحددة لدعم وتنظيم المش اريع الصغيرة، وافتقار هذه المشاريع إلى الخطط والاستراتيجيات والهياكل التنظيمية السليمة التي تضمن نموها واستمرارها. كما أن اعتماد هذه المشاريع على المهارات التقليدية، وانخفاض مستوى التكنولوجيا في إدارة أعمالها. وعدم انتهاج هذه المشاريع للأساليب والخطط التسويقية الحديثة لترويج منتجاتها أو خدماتها (الخصيب، 2009)، كل هذه الأمور تعتبر من المعوقات الرئيسية التي تواجه المشاريع الصغيرة.

المحور الثالث: مكانة المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي

أولاً: واقع المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق

نقل الصناعات الصغيرة في العراق دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد العراقي من خلال الحيز الذي تشغله على مستوى المشاريع الصناعية ككل. ولو رجعنا إلى الوراء لوجدنا ان عدد المش اريع الصغيرة في عام (عاملاً الأمر الذي يدل على مدى أهمية هذه المشاريع في 58164 مشروعاً" وتشغل (77167 بلغ (2000 الاقتصاد من خلال خلق فرص العمل للعديد من القوى العاملة الشابة والعاطلة على مستوى القطر إلا أن بسبب تدهور الوضع الاقتصادي بدلاً من أن يساهم هذا 2003 هذه المشروعات تراجعت في إعدادها بعد عام النوع من المشاريع الصغيرة في معالجة البطالة ساهمت في زيادة أعداد العاطلين بسبب توقف العديد منها وتسريح عمالها. وكما موضح في الجدول (1).

جدول رقم (1)

(2003-2013 النسب العددية للمشروعات الصغيرة إجمالاً للمدة)

السنة	المشروعات الكبيرة	المشروعات المتوسطة	المشروعات الصغيرة	المجموع	نسبة المساهمة العددية للمشروعات الصغيرة %
2003	451	79	17929	18459	1.97
2004	489	92	17599	18180	8.96
2005	452	76	10088	10616	0.95

1.96	12083	11620	52	411	2006
5.96	13886	13406	57	423	2007
2.96	14446	13905	54	487	2008
9.94	10835	10289	51	495	2009
2.95	11687	11131	56	500	2010
8.98	47851	47281	59	511	2011
6.98	44255	43669	65	521	2012
9.97	28287	27694	67	526	2013

(المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط المجموعة الإحصائية) 2013-2003.

(يمكن أن نلتبس أهم المتغيرات في إعداد المشاريع الصغيرة، إذ بلغ عدد 1 ومن خلال بيانات الجدول)
 (% من إجمالي 97 إذ يشكل ما نسبته (2003) مشروع "ا" لعام 17929 المشاريع الصغيرة في العراق)
 (17599 والبالغ (2004) المشاريع الصناعية إذ يلاحظ الانخفاض الواضح في عدد المشاريع الصغيرة لعام
 (مشروع "ا" ويعود 330 %) من إجمالي المشاريع الصناعية أي بفارق (96 مشروع "ا" إذ يشكل ما نسبته)
 السبب في ذلك إلى تحول الكثير من المشاريع إلى القطاع الغير رسمي بسبب ظروف الاحتلال. وأخذت أعداد
 (وبفارق ارتفاع مقداره 2007) مشروع لعام (13406 المشاريع الصغيرة تزداد بشكل واضح إذ بلغت)
 (% من إجمالي المشاريع الصناعية ويعزى السبب في هذه الزيادة (95) مشروع "ا" إذ يشكل ما نسبته 1786)
 فيلاحظ أن أعداد 2013 إلى التحسن النسبي في الوضع الأمني بشكل أكبر من العام السابق، أما عام
 (مشروع "ا" إذ 15975) مشروع "ا" وبفارق انخفاض بلغ (27694) المشاريع الصغيرة انخفضت إذ بلغ مجموع)
 (% من إجمالي المشاريع الصناعية. وتطور هذه المشاريع سواء من خلال تدليل 9.97 يشكل ما نسبته)
 العقبات أو مراقبة جودة الإنتاج أو زيادة القدرة الإنتاجية أو دعم قدرة هذه الصناعات على منافسة مثيلاتها
 الأجنبية. إذ أدى هذا الإهمال إلى انحسار دورها في عملية التنمية والتطور واعتمادها على ما متاح من
 مستلزمات إنتاج محلية وأدى هذا الواقع إلى أن تنحصر المشاريع الصغيرة عموماً في مجالات صناعية
 ضيقة ومحدودة مثل صناعة المنتجات الغذائية والطباعة والنشر وصناعة منتجات المعادن اللافلزية.

ثانياً - المشاريع الصغيرة ودورها في التشغيل:

يقف التشغيل على رأس التحديات التنموية للأقطار العربية قاطبة وانها تعاني من عدم لاتبطالة منبينا لأعلننا المستوى العالمي، فمشكلة التشغيل
 غيلو البطالة في الدول العربية بلغت حد يجعل منها محور التنمية ليصبح دعماً للتشغيل وتخفيض نسبة البطالة الهدف للأسمى كالجهد تنمو
 % 24 يومجال تعاون عربي؛ لأن المشكلة تخص الجميع دون استثناء فالدول العربية تعاني من مشكلة البطالة التي تقدر معدلاتها نحو
 % 11 أما في العراق فيرتفع المعدل لعمال البطالة إلى % 32 وترتفع التقديرات في بعض الدول إلى

2011 حسب التعريف الموسع لعام

وتكمن المشكلة الاقتصادية في تعريف بسيط وهو عجز الأفراد عن إشباع الحاجات الملحة نظرًا لقصور الإمكانيات المتاحة عن تحقيق الإشباع. لذا فإن هذا العمل يناقش مشكلة البطالة

نمطًا للمشاريع الصغيرة في العراق دورًا بالغ الأهمية في الاقتصاد العراقي منذ خلال الحيز الذي نشغلها علميًا ومستوى المشاريع الصناعية ككل . ومن ملاحظة الجدول رقم (2) يتبين الآتي:

وذلك رغم الدعم المحدود وغير الفعال، 2003 عاملاً لعام (50207) إذ بلغ مجموع العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في العراق وهي النسبة (96.9%) أما نسبة العاملين في المشاريع الصغيرة فقد شكل حوالي (91959) % من إجمالي العاملين (7.31) عاملاً، أما نسبة العاملين في المشاريع الصغيرة فقد شكل حوالي (91959) % من إجمالي العاملين في القطاع الصناعي في العراق.

جدول رقم (2)

أعداد العاملين والمساهمة النسبية للمشاريع الصغيرة في التشغيل للمدة (2003-2013)

السنة	المشروعات الكبيرة	المشروعات المتوسطة	المشروعات الصغيرة	المجموع	مساهمة المشاريع الصغيرة في التشغيل %
2003	108	1407	50207	51722	9.96
2004	142534	1668	64338	208540	8.30
2005	142868	1397	36379	180644	1.20
2006	166245	960	46494	213699	7.21
2007	172439	1117	53679	227235	6.23
2008	173321	994	50544	224859	4.22
2009	182139	871	27780	210790	1.13
2010	179228	923	36898	217049	9.16
2011	189778	940	145385	336103	2.43
2012	197644	977	146210	344831	4.42
2013	196551	983	91959	289493	7.31

(2003-2013 المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على تقارير وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للمدة)

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للمشاريع الصغيرة في العراق

تتوفر في العراق خامات متنوعة وذات مصادر جيولوجية متعددة وهي في أغلبها ذات توزيع جغرافي واسع بحيث قدراً من المرونة في اختيار المواقع. عالتيمكن استثمارها في مشاريع صغيرة وهناك الكثير من هذه الخامات التي

غير مستغلة .

لذلك فإن المشاريع الصغيرة تسبب مستلزماتها القليلة من الأرض والعمور رأس المال تتميز بمرور وقتها موقعيها أكبر من المشروعات الكبيرة والتي تضيق عادة مجالا لتوطنها وتتحصر في مناطق معينة ومن هذا المنطلق يمكننا بيان توزيع المشاريع الصغيرة في العراق والاطلاع على نتائجها جغرافياً .

جدول رقم (3)

2013 عدد المشاريع وعدد المشتغلين حسب المحافظات المنشآت الصناعية الصغيرة والسنة

الأجور (ألف دينار)	المجموع	عدد المشتغلين		عدد المشاريع	اسم المحافظة
		بدون أجر	بأجر		
17037530	6547	2595	3952	1926	نينوى
17635476	4612	1528	3084	1407	كركوك
12561469	3717	1156	2561	1061	ديالى
38298839	11279	3807	7472	2794	الانبار
67321641	14717	5340	9377	4693	بغداد
33684534	10793	3572	7221	3498	بابل
39974824	10256	3627	6629	3352	كربلاء
19964145	5911	2126	3785	1669	واسط
7667691	2455	765	1690	669	صلاح الدين
30411185	6719	2173	4546	1886	النجف
5360048	2291	946	1345	910	القادسية
4609126	1446	672	774	540	المتن
12110613	3373	1256	2117	1134	ذي قار
2539725	1252	687	565	424	ميسان
29878511	6692	1734	4958	1731	البصرة
339055357	92060	31984	60076	27694	المجموع

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ توزيع المشاريع الصغيرة في العراق وأماكن توطنها وأعدادها يختلف من (مشروعاً، أما بالنسبة 4693 محافظة إلناخر بإذ تحتل محافظة بغداد المرتبة الأولى إذ بلغ عدد المشاريع فيها) للمحافظة التي احتلت المرتبة الأخيرة من حيث عدد المشاريع فكانت من نصيب محافظة ميسان إذ بلغ عدد (مشروعاً.424 مشاريعها) أما بالنسبة للأعداد المشتغلين في المشاريع الصغيرة في العراق فقد تفاوتت أعدادهم بين محافظة وأخرى إذ (14717 احتلت محافظة بغداد المرتبة الأولى من حيث أعداد المشتغلين في المشاريع الصغيرة وبلغ عددهم) عاملاً، أما بالنسبة للمحافظة التي احتلت المرتبة الأخيرة من حيث عدد المشتغلين فكانت من نصيب (عامل.1252 محافظة ميسان إذ بلغ عددهم)

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. تراجع دور المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة في توظيف الأيدي العاملة بعد عام 2003 ويعود سبب التراجع إلى انخفاض عدد المنشآت الصناعية في تلك الفترة بسبب تدهور الوضع الأمني وعدم توفر مستلزمات الإنتاج وزيادة استيراد السلع والتي أصبحت تنافس السلع المصنعة محلياً مما أدى إلى إغلاق الكثير من المصانع وهجرة أغلب المستثمرين وأصحاب المعامل إلى الدول المجاورة لتشغيل أموالهم بمشاريع مربحة.
2. لوحظ أنّ عدد المنشآت الصناعية الصغيرة قد تراجعت خلال قيد الدراسة ويعزى ذلك إلى تهالك البنية التحتية بسبب الحروب وما خلفه الاحتلال من آثار على الاقتصاد العراقي ولاسيما القطاع الصناعي.
3. إنّ قيمة الإنتاج قد تراجعت بعد أحداث 2003 ويعزى سبب ذلك إلى أنّ القطاع الصناعي ابتلي به بتركة ثقيلة من المشكلات الاقتصادية.
4. عدم قدرة الصناعات على النمو والتوسع وذلك بسبب ضيق السوق ومشاكل التمويل والمنافسة الخارجية وعدم وجود سياسة اقتصادية صريحة لحماية السلع المحلية.
5. هناك اختلاف في انتشار المشاريع الصغيرة على مختلف المحافظات الأمر الذي نتج عنها انتشار ظاهرة البطالة بشكل أكبر في المحافظات التي يقل وجود المشروعات والصغيرة فيها.

فمن خلال لتوزيع المشاريع

الصغيرة علمستوبالمحافظاتتلاحظتناستوزيعاًعدادالعاطلينعنالعملمعالتوزيعالعددي
للمشاريعممايدعمقدرتهاعلتوفيرفرصالعملللعاطلينفيتلكالمحافظات.

ثانياً: التوصيات

1. العمل على إقرار قانون عراقي للمشاريع المتوسطة والصغيرة على أن يتضمن القانون تأسيس هيئة عراقية لرعاية هذه المشاريع اسوة بما معمول به في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية وذلك لأهمية تلك المشاريع في الحد من ظاهرة البطالة فضلاً عن أهميتها في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتخصيص دعم لتلك المشاريع ضمن الموازنة المالية العامة.
2. ضرورة الاهتمام بالعمالة وتنمية وتطوير الكفاءات الإدارية والفنية في المشاريع الصغيرة.
3. ضرورة حجز بعض الفقرات الإنتاجية لصالح المشاريع الصغيرة وعدم السماح للصناعات الكبيرة بإنتاج تلك الفقرات. مع انتهاج سياسة تفضيل شراء المنتجات من المشاريع الصغيرة للمؤسسات الحكومية.
4. تقديم الحوافز للصناعة الوطنية كتفعيل الإقراض وتخفيض الكلف و لاسيما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وكذلك تطوير البنى التحتية وتخفيض كلف الطاقة وأسعار الكهرباء التي تزيد التكلفة على الصناعي ليأخذ هذا القطاع دوره الريادي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كونه الحجر الأساس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. ضرورة تضافر الجهود جميعاً من أجل تخفيض معدل البطالة في العراق، عبر تبني حل استراتيجي طويل المدى من شأنه زيادة معدل النمو الاقتصادي باستثمار كل ثرواتنا الطبيعية ومواردها المتاحة، والتي تشكل المشاريع الصغيرة جزءاً هاماً من آلية عمل استثمار هذه الموارد.

المراجع

أولاً: العربية

1. النجار، فريد، (1999)، إدارة المشروعات والأعمال الصغيرة والمشروعات المشتركة الجديدة، دليل رجال العمال والمهن الحرة والاستثمارات الخاصة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 9-10.
2. المحروق، ماهر حسن ومقابله، أيهاب، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها ، مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الأردن، 2006.
3. المبيريك، محمد والشمري، تركي، (2006)، تأسيس المشروعات الصغيرة وإدارتها، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، ص 5-100.

4. قندح، عدلي، (2009)، السياسات النقدية والمالية وأثرها على الإقراض بالتجزئة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جمعية البنوك الأردن، أيلول 2009، عمان، الأردن.
5. عفانة، جهاد و أبو عيد، قاسم (2004)، إدارة المشاريع الصغيرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. ص 1-15.
6. عبد الحميد، محمد، المنشآت الصغيرة والمتوسطة مواجهة التحديات التمويلية، ندوة الرياض 2002.
7. السهلاوي، خالد، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص عمل جديدة ، بحث مقدم إلى ندوة واقع ومشكلات المنشآت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، الرياض 2002.
8. سلمان، ميساء حبيب، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة فيضلاً لستراتيجية التنمية، رسالة ماجستير، سوريا، 2008.
9. الزرري، عبدالنافع والرشدان، مهند، (2005)، تقييم الأداء التشغيلي والمالي للشركة الأردنية لضمان لقروض، المؤتمر العلمي الرابع لجامعة فيلادلفيا تحت عنوان: الريادة والإبداع - استراتيجيات الأعمال في مواجهة تحديات العولمة، 15-16/3/2005، عمان، الأردن.
10. الخصيب، صبري، (2009)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الأردن الواقع وتطلعات ، غرفة تجارة عمان، إدارة الدراسات والتدريب، الإصدار الثالث، المجلة الالكترونية، عمان، الأردن.
11. الحوات، علي، (2007)، مشروعات الشباب الصغرى والاندماج في التنمية وسوق العمل، تجربة ليبيا ، ندوة قومية حول المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة ومستقبل الشباب في البلدان العربية، تونس، 3-5 سبتمبر 2007.
12. حداد، مناور، الخطيب، حازم، دور المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة اريد للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد الأول، 2005.
13. جواد، عبدالحسين، (1994)، تصميم وإدارة الخدمات المساندة لمؤسسات العمال الصغيرة والمتوسطة ، ندوة المسؤولين التنفيذيين بغرف التجارة والصناعة، المكتب الدولي لغرف التجارة، بيروت، ص 132.
14. جبريل، أحمد، (2002)، دور المصارف الإسلامية في تمويل الصناعات الصغيرة بالتطبيق على بنك فيصل الإسلامي السوداني، بحث مقدم إلى مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، مايو 2002.
15. التميمي، ارشد فؤاد مجيد، مدى مساهمة المشروعات الصغيرة في اتساع وعمق الاقتصاد الأردني ، مجلد مؤتمر الاقتصاد السابع، جامعة اليرموك، 2007، ص 327.
16. الانترنت، تقرير لجريدة "المصري اليوم" المصرية، الخميس 4-12-2008.

ثانيا: الأجنبية

- 1- Greenbank, P., (2000), " Training micro business owner-managers: a challenge to current approach" Journal of European Industrial Training, Vol.24, No. 7, pp. 403-411.
- 2- Alam, Mohammed,(2006)," A comparative study of financing small and cottage industries by interest – free banks in Turkey, Cyprus, Sudan and Bangladesh", Humanomics, Vol. 24, No. 2, pp. 145-161.
- 3- Bedouin, Rashid, m.rashidbeddaoui@yahoo.fr.
- 4- Prasad, Sameer & Tata, Jasmine, (2009), " Micro-enterprise quality", International Journal of Quality & Reliability Management, Vol. 26, No. 3, pp. 234-246.
- 5-O`Dwyer, M. & Ryan, E., (2000)," Management development issues for owners / managers of micro enterprise", Journal of European Industrial Training, Vol. 24, No. 6, pp.345-353.